

Distr.
LIMITED

TD/L.385
17 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: قضايا في التجارة والتنمية

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اتفقت الدول الأعضاء على خطة عمل، تتضمن قائمة شاملة من "خطوط العمل" التي يتعين تنفيذها من قبل مختلف الجهات ذات المصلحة (من الحكومات، والمجتمع الدولي، وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني). وتتناول هذه الخطوط جميع جوانب مجتمع المعلومات، من المسائل الاقتصادية والقانونية والصحية والتعليمية إلى وسائل الإعلام والثقافة والبيئة. وتناول الحدث المنظم في ساو باولو القضايا التي لها صلة بالتجارة والتنمية، والتي يتعين العمل بشأنها من الآن إلى حين عقد الشق الثاني من مؤتمر القمة المقرر عقده بتونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتميزت الجلسات بحبوية في تبادل الآراء في أوساط المشاركين من الحكومة وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

٢- وترى خطة العمل أن تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية أحد المجالات الرئيسية للعمل السياساتي من أجل النهوض بمجتمع المعلومات في البلدان النامية. وتدعو الخطة أيضا إلى العمل على ترويج استخدام التطبيقات الإنمائية في توجهها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يستفيد منها الجميع، لا سيما استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التشجيع على الابتكار، وتحقيق المكاسب في الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات ومكافحة الفقر. وعليه، ناقشت الجلسة الأولى لهذا الحدث السياسات الرامية إلى تشجيع الأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الدولية في البلدان النامية. ومن الحاسم في هذا الشأن تهيئة بيئة مواتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي.

٣- وتعد السياسات التي تشجع قطاع الأعمال التجارية على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عناصر رئيسية في برامج الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. فالحرص على تعميم الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر لازم لإزالة الحاجز الحاصل على الصعيدين العالمي والوطني. ففي العديد من البلدان النامية، لا تزال الحاجة تدعو إلى إيجاد نموذج تجاري كفيل بتقديم خدمات مستدامة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. ورغم أن بعض البلدان بدأت في وضع الأطر القانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإيجاد بيئة تسود فيها الثقة أوساط الأعمال التجارية والمستهلكين.

٤- واتفق المشاركون في الجلسة على ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة بشكل دائم في عملية وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥- وأبدت اقتراحات أشارت إلى طبيعة الإجراء الملموس الذي يمكن أن يتقدم به كل من فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في إطار متابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واستناداً إلى خبرة هاتين الهيئتين. فعلى سبيل المثال، تناولت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة تسخير هذه التكنولوجيا في خطة التنمية عبر نموذج متعدد الجهات ذات المصلحة يتناول طائفة واسعة من المواضيع. وتكونت لدى الأونكتاد خبرة بشأن قضايا خاصة في مجال التجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية، أو بشأن تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذلك في قدرتها على المنافسة، أو البرمجيات المجانية أو مفتوحة المصادر. ومن شأن وضع إطار مشترك بشأن كيفية تحسين الأعمال التجارية الإلكترونية تعزيزاً لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة أن يؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية ملموسة تساعد البلدان النامية في جهودها الساعية إلى تشجيع قطاع المؤسسات التجارية على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦- وبفضل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمكن التعاقد بشأن خدمات تكنولوجيا المعلومات وغيرها مع جهات خارجية في العالم، حيث تعد هذه الظاهرة آخذة في الانتشار في العديد من البلدان النامية. وسيستمر هذا الاتجاه على مدى السنوات العشر القادمة، فاتحاً المجال أمام فرص جديدة على صعيد الأعمال التجارية، والعمالة والتصدير.

٧- وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدياً يتمثل بشكل خاص في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الأعمال التجارية. فإذا كان معظمها مرتبطاً بشبكة إنترنت وبالبريد الإلكتروني، فهي أقل نشاطاً بكثير عندما يتعلق الأمر بالظهور على الشبكة العالمية واستخدام إنترنت للقيام بالمعاملات إلكترونياً. ولكي تستثمر هذه المؤسسات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عليها أن ترى في ذلك مزية تجارية بشكل واضح؛ وبعبارة أخرى، على الأعمال التجارية الإلكترونية أن تعني الزيادة في الربحية. وترى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن من المهم الوصول إلى التمويل من أجل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإتاحة إمكانية استخدام مرافق الدفع الإلكتروني. وإذا كانت هذه المسألة هو ما استهدفتها المصارف الحكومية في بعض البلدان (مثل كوستاريكا)، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال في العديد من البلدان مفتقرة إلى سبل الوصول إلى التمويل الإلكتروني ونظم الدفع الإلكتروني.

٨- وتقدم خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات عددا من الاقتراحات المتعلقة بوضع مؤشرات إحصائية تستخدم في القياس وتقييم الأداء، ومتابعة عملية تحقيق الأهداف، والمقاصد والغايات التي حددها خطة العمل ورصد التقدم المحرز عالمياً في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب إعطاء الأولوية لوضع نظام للمؤشرات يتسم بالتماسك والقدرة على المقارنة دولياً، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية. أما الجلسة الثانية في الحدث فتناولت إجراء قياس إحصائي لوضع السياسات ورصد وقياس التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها التطورات التي تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩- ويكتسي وجود بيانات موثوقة بشأن الاستعداد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها وأثرها أهمية حاسمة بالنسبة لوضعي السياسات عند إعدادهم وتقييمهم للبرامج المتعلقة بمجتمع المعلومات. وإذا كانت بلدان نامية قد بدأت في جمع المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر نظمها الإحصائية الرسمية، فإن هذه البيانات ليست دائمة قابلة للمقارنة على صعيد هذه البلدان أو للمقارنة ببيانات البلدان المتقدمة. ولعل ذلك يدعو إلى العمل بشكل جماعي على الصعيد الدولي من أجل تنسيق العمل المنهجي والعمل على وضع قاعدة بيانات عالمية للمؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠- ولهذا الغرض، أقيمت شراكة بين الوكالات الدولية المعنية بجمع البيانات والمؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشكل هذه الشراكة إطاراً لتنسيق الأنشطة الجارية والمقبلة، ولوضع نهج متماسك ومهيكل للسير قدماً في وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، لا سيما على صعيد البلدان النامية. وترمي هذه الشراكة خاصة إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إعداد إحصاءات بشأن مجتمع المعلومات. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انتشار العمل بإحصاءات موحدة دولياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يساهم بشكل رئيسي في السياسة العامة والعمل التحليلي مستقبلاً في مجال مجتمع المعلومات، بما في ذلك مسألة الحاجز الرقمي.

١١- وشكلت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة فرقة عاملة معنية بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيم الأهداف الإنمائية للألفية، برئاسة كندا، ترمي إلى تنظيم الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستركز هذه الفرقة العاملة على مسارين رئيسيين هما: ١- وضع واعتماد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و٢- قياس الأثر ورصده. وفي هذه الجلسة قدمت خريطة طريق خاصة بفرقة العمل، تنظم عمل الفرقة إلى حين عقد الشق الثاني من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في مدينة تونس عام ٢٠٠٥. ومن العناصر الرئيسية في عمل الفرقة العاملة تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع شركاء آخرين، ودعم عملية وضع قاعدة بيانات عالمية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.